

تحقيق

داود رمال
aborami20@hotmail.com

مجلس الإنماء والإعمار: قطاع الصرف الصحي ليس مسؤوليتنا وندفد ما تكلفنا الحكومة

يعاني لبنان من ازمت متنوعة، ويكاد لا يخلو قطاع او مؤسسة من مشكلة تحتاج الى معالجة سريعة نتيجة عوامل وتراكمت، اساسها الاهمال وفقدان الرقابة والمحاسبة. من اخطر الكوارث، الخطر البيئي نتيجة عدم وجود خطة واضحة لمعالجة التحديات على هذا المستوى، منها معالجة المياه المبتدلة وتحويلها من عامل سلبي الى مسار ايجابي

دون اي دور محدد لأي ادارة اخرى لناحية تنفيذ محطات التكرير.

■ ما هو التوزيع القانوني الحالي للمسؤوليات في قطاع الصرف الصحي وخطة العمل التي تم اعتمادها من العام 1982 وحتى تاريخه؟

□ مجلس الإنماء والإعمار ليس مسؤولاً عن قطاع الصرف الصحي في لبنان، بل نفذ المشاريع التي كلفه بها مجلس الوزراء في هذا القطاع. ان مسؤولية القطاع بموجب القوانين السارية المفعل حاليًا تتوزع على كل من:

• وزارة الطاقة والمياه وهي سلطة الوصاية على مؤسسات المياه، ومسؤولة عن وضع المخطط التوجيهي العام للصرف الصحي وتحديثه باستمرار.

• مؤسسات المياه مسؤولة عن درس وتنفيذ المشاريع المائية واستثمارها وصيانتها وتجديدها لتوزيع مياه الشفة والري وجمع ومعالجة المياه المبتدلة وفقا للمخطط التوجيهي العام للمياه والصرف الصحي.

• البلديات مسؤولة عن المجاريير في نطاقها، كذلك مسؤولة عن منع المواطنين من تصريف مياه الامطار في شبكات الصرف الصحي.

• وزارة البيئة مسؤولة عن ادارة النفايات الصلبة في لبنان.

• وزارة الصناعة مسؤولة عن ضبط المصانع ومنعها من تصريف المخلفات الصناعية السائلة والصلبة في شبكات الصرف الصحي.

• وزارة الزراعة مسؤولة عن ضبط المسالخ

انه اصبح في الامكان انشاء محطات التكرير ضمن الاحياء السكنية او المناطق السياحية، اذا اقتضت المعطيات الفنية والاقتصادية ذلك. ترافق هذا الامر بتطور القوانين التي ترعى هذه الامور، واصبح اعداد دراسة الاثر البيئي الزاميا قبل تنفيذ اي محطة تكرير، والامر هو كذلك في لبنان. كما تطور مفهوم تنفيذ وادارة الشبكات المؤدية الى محطات التكرير. ففي حين كان هذا المفهوم، عالميا، في بدايات اشغال الصرف الصحي يقضي بانشاء شبكات موحدة لتجميع وتصريف مياه الصرف الصحي المنزلي ومياه الامطار وغيرها من المخلفات السائلة الناجمة عن عدة مرافق اقتصادية (مصانع، مستشفيات، مسالخ...). اصبح اليوم ضروريا فصل شبكات الصرف الصحي المنزلي عن شبكات مياه الامطار وتم منع تصريف المخلفات السائلة الاخرى في شبكات الصرف الصحي المنزلي واصبح الزاميا قانونا، انشاء محطات تكرير خاصة في كل مصنع او مسلخ او مستشفى وتصريف المياه المكررة في شبكة الصرف الصحي المنزلي، وذلك وفقا لمعايير محددة. في العودة الى وضع الصرف الصحي في لبنان، فان معالجة موضوع الصرف الصحي اقتضت خلال عقود من الزمن وحتى بداية التسعينات على انشاء شبكات تجميع للمياه المبتدلة وتصريفها على الشواطئ او في مجاري الانهر. وكان موضوع محطات التكرير غائبا عن التشريعات اللبنانية، اذ ان الامر اقتصر على حصر الموضوع في قانون البلديات بتكليفها انشاء المجاريير من

كثرت المشاريع التي اعدت لها الدراسات والخطط التنفيذية وتوفّر لها التمويل، منها من سلك طريقه الى الانجاز بينما تنتظر اخرى استكمال عملية التنفيذ لاسباب اما مادية او لوجستية او طارئة. وتعتبر مشكلة معالجة المياه المبتدلة ازمة قائمة في ذاتها. مع وفرة المشاريع، فان المشكلة تكمن في كيفية استثمارها للصالح العام لاسيما في القطاع الزراعي، ناهيك بمشكلة الصيانة الى مشاكل كثيرة اخرى، حملت "الامن العام" اسئلة الى مجلس الإنماء والإعمار، حيث اجابت كل دائرة عن الاسئلة التي من اختصاصها.

■ ما الأثر البيئي لمشاريع تكرير مياه الصرف الصحي؟

□ التلوث الناتج من الصرف الصحي المنزلي يشكل عموما قسما كبيرا من التلوث البيئي في كل بلدان العالم. منذ نشوء التجمعات السكنية، كان التصريف العشوائي للمياه المبتدلة سببا لأمراض، فبدأ الحل بتنفيذ شبكات لتجميع هذه المياه وتصريفها بعيدا من التجمعات السكنية في الانهر ومجاري المياه والبحر. مع اكتشاف وسائل لتكرير هذه المياه في نهاية القرن التاسع عشر، بدأت التجمعات السكنية تنشئ محطات التكرير، وكانت هذه المحطات تنشأ بعيدا عن التجمعات السكنية خوفا من تأثيرها على جوارها خصوصا في ما يتعلق بالروائح وبالتعامل مع الوحول الناتجة من عملية التكرير. مع تطور تقنيات التكرير، اصبح في الامكان تخفيف تأثير محطة التكرير على جوارها، الى درجة



مجلس الإنماء والإعمار.

ومجلس الإنماء والإعمار، وان معظمها لا يعمل.

■ ما هي خريطة المشاريع المنجزة على صعيد المناطق؟

□ نفذ مجلس الإنماء والإعمار حتى تاريخه: 27 محطة تكرير وضع منها 26 في الخدمة، 44 محطة ضخ، اكثر من 1500 كلم من شبكات الصرف الصحي، اكثر من 6 كلم من المصببات البحرية. وقد استلزم تنفيذ اشغال الصرف الصحي لغاية تاريخه اشراك حوالي 125 شركة مقاولات وشركة استشارية لبنانية او اجنبية لاعداد الدراسات وتنفيذ الاشغال والاشراف على التنفيذ، وذلك بموجب اكثر من 450 عقدا تم توقيعها نتيجة مناقصات عامة.

■ ما هي المشاريع التي لم تنفذ؟

□ ان المشاريع التي هي قيد التنفيذ او لم تنفذ، وتتم بتمويل رئيسي من جهات مانحة بموجب قروض او هبات يبلغ عددها 31 مشروعا ممولا من الجهات التالية: الصندوق العربي للائتماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الاوروي للتمثير، الاتحاد الاوروي، الصندوق الكويتي، الوكالة الفرنسية للتنمية، الحكومة الايطالية، البنك الاسلامي، البنك الدولي، وصندوق ابوظبي.

■ ما عدد محطات تكرير مياه الصرف الصحي التي تعمل؟

□ محطات التكرير التي نفذها مجلس الإنماء والإعمار والتي تعمل بدرجة تكرير ثانوية والتي لم تستلمها مؤسسات المياه بعد ولا يزال مجلس الإنماء والإعمار يتولى صيانتها وتشغيلها، عددها 10 محطات موزعة على: شكا، البترون، النبطية، تبين، نبع الصفا، الباروك، اجبع، عينطورة وزحلة. اما محطات التكرير التي نفذها مجلس الإنماء والإعمار والتي تم تسليمها الى مؤسسات المياه عددها 11 محطة موزعة على: كفرقرا، بشري، جب جنين، صغين، ايعات، صيدا، الغدير، زوطر ◀



اعداد دراسة الاثر البيئي الزامية قبل تنفيذ اي محطة تكرير



ومنعها ايضا من تصريف المخلفات الصناعية السائلة والصلبة في شبكات الصرف الصحي.

• اما مسؤولية مجلس الإنماء والإعمار، كما حددها المرسوم الاشتراعي رقم 5 تاريخ 31 كانون الثاني 1977، فهي القيام بتنفيذ المشاريع العامة والمخطط المتعاقبة والبرامج، وكذلك القيام بأي مشروع في حقل الاعمار والائتماء يقرر مجلس الوزراء تكليف المجلس تنفيذه. بالتالي، فان مجلس الإنماء والإعمار نفذ في قطاع الصرف الصحي ما كلفه به مجلس الوزراء من مشاريع وذلك لصالح مؤسسات المياه.

■ ما هي المشاريع المنجزة من الاتحاد الاوروي والامم المتحدة في مجال معالجة وتكرير المياه المبتدلة؟

□ ليس لدى مجلس الإنماء والإعمار احصاء دقيق للمحطات التي تم انجازها من الاتحاد الاوروي والامم المتحدة مباشرة او عبر ادارات اخرى في لبنان. اما المحطات التي تم تنفيذها من مجلس الإنماء والإعمار بتمويل من البنك الاوروي للتمثير التابع للاتحاد الاوروي، فهما محطة

تكرير طرابلس ومحطة تكرير صور. كما ممول الاتحاد الاوروي محطات تكرير في زوطر وكفرصير ويحمر التي انجزها مجلس الإنماء والإعمار. اما في المشاريع قيد التنفيذ حاليا، فان البنك الاوروي يمول مشاريع عدة. هناك عدد كبير من محطات التكرير في لبنان، تم تنفيذها من جهات اخرى غير مجلس الإنماء والإعمار. ففي العام 2004 احصت وزارة البيئة 42 محطة تكرير نفذ معظمها من البلديات عبر جهات مانحة، ومعظم هذه المحطات كان خارج الخدمة في حينه. كما ان وزارة الطاقة والمياه افادت في مقال منشور ان هناك حوالي 65 محطة تكرير منفذة من البلديات بتمويل من جهات مانحة من دون التنسيق مع وزارة الطاقة والمياه



تجديد الباسبور البيومتري تجديد الإقامة للعمّال الأجانب تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريين لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن



احدى محطات تكرير مياه الصرف الصحي جنوب بيروت.

ايضا لري مروحة اوسع من المزروعات الا انها لا تستعمل حاليا نظرا الى عدم وجود التشريعات اللازمة لهذه الغاية.

■ هل خسر لبنان تمويل مشاريع لم يباشر تنفيذها؟

□ لم يخسر لبنان تمويل مشاريع، بل



هناك 65 محطة تكرير منفذة من البلديات معظمها لا يعمل.

الشرقية، كفرصير، يحمر واليمونة. المحطات التي نفذتها البلديات، وقام المجلس بتأهيل 3 محطات موزعة على عينبال، جديدة الشوف وغريفة. بالاضافة الى 3 محطات تعمل بدرجة تكرير تمهيدي هي محطات تكرير صور، طرابلس وجبيل.

■ كيف يتم الكشف على محطات التكرير وصيانتها؟

□ مؤسسات المياه مسؤولة عن درس وتنفيذ واستثمار وصيانة وتجديد المشاريع المائية لتوزيع مياه الشفة والري وجمع ومعالجة المياه المبتذلة وفقا للمخطط التوجيهي العام للمياه والصرف الصحي وذلك بموجب القانون. لقد تسلمت مؤسسات المياه عددا من المحطات التي نفذها المجلس وتتولى حاليا صيانتها وتشغيلها. اما المحطات المتبقية، فيتولى مجلس الائماء والاعمار صيانتها وتشغيلها نيابة عن مؤسسات المياه، وذلك عبر تلزيم هذه الخدمات الى شركات خاصة هي في غالب الاحيان الشركات التي نفذت المحطات، ويتم الاشراف على عمليات الصيانة والتشغيل من استشاريين معينين لهذه الغاية.

■ اين تذهب المياه المكررة، هل يعاد استعمالها وفي اي قطاعات ام تذهب هدرا؟

□ بالنسبة الى محطات التكرير الموجودة على الشاطئ، فان المياه المكررة يتم تصريفها عبر مصبات بحرية يتراوح طولها بين 600 و2500 متر في عرض البحر. اما بالنسبة الى المناطق الداخلية، فالمحطات التي تصب المياه المكررة في بحيرة القرعون تعتمد درجة تكرير ثلاثية، اما في المناطق الاخرى فهي ثانوية. المياه الناتجة من التكرير الثانوي يتم تصريفها في مجاري المياه، في حين ان استعمالها ممكن لري انواع معينة من المزروعات، وهذا الامر يخضع لشروط محددة لا يوجد لها تشريعات حاليا في لبنان. اما بالنسبة الى المياه المكررة للدرجة الثلاثية، فانه في الامكان استعمالها